دور الجامعة في دعم ريادة الأعمال

" الجزائر و مصر نموذجا "

بن عياد جليلة

ملخص :

بسبب التقدم السريع و المضطرد على مستوى الدولة و المجتمع تسعى جميع الدول المتقدمة منها والنامية إلى تحقيق أهدافها التنموية و تقديم خدمات أفضل على كافة الأصعدة ، و لا يتأتى ذلك إلا إذا تضافرت الجهود نحو تحقيق الأهداف ، و لا يغيب على بال احد الدور الهام الذي تلعبه الجامعات في تحريك التنمية ذلك أن الجامعات هي ارفع المؤسسات التعليمية التي يناط بها توفير ما يحتاجه المجتمع عن طريق المراكز الأساسية للبحوث العلمية و التطبيقية التي بدونها يصعب إحداث اي تقدم معرفي أو اقتصادي أو اجتماعي حقيقي.

كما أن الجامعة تساهم في التنمية الشاملة بما تقدم لمجتمعاتها من إمكانات و خبرات للتعليم و التدريب المستمر ، فضلا عن أنها تتحمل مسؤولية فريدة اتجاه الخدمة العامة في المجتمع فعليها التزاما بان توسع من نطاق المشاركة الفعلية بحيث لا تقتصر على الطلبة و الكليات ، فالتعليم العالي يحرص على أن يوفر الأساليب و المناهج الصحيحة لتأطير الطلبة و إخراج كوادر و إطارات متخصصين في شتى المجالات للدخول في سوق العمل.

مقدمة :

تشكل ريادة الأعمال أو المقاولاتية عاملا هاما في الرفع من التنمية الاقتصادية لهذا قامت الدول بتبني عدة سياسات تدعيمية بغرض التشجيع على الروح المقاولاتية بصفة عامة وبخاصة لدى الطلبة الجامعيين.

إن الدور الذي تلعبه الجامعة في المجتمع عرف تطورا كبيرا، حيث انتقلت الجامعة من منتج للمعرفة والعلم إلى صانع لرواد الأعمال وهذا استجابة للتطور الحاصل في المجتمع على جميع المستويات مما تطلب منها التكيف مع كل هذه التحولات للحفاظ على مكانتها وأهدافها التي تطورت مع تطور المجتمع.

إن الاهتمام بفئة الشباب وتدعيمهم سيساهم في الانتشار الواسع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يساعد على امتصاص البطالة وخلق مناصب شغل للمعني إضافة إلى تشغيل أشخاص آخرين معه في مشروعه ،لأجل ذلك عملت العديد من دول العالم على تبني الجامعة المقاولاتية من أجل التخلص من التبعية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

إن هدف الجامعة هو تنمية قدرة الطالب العلمية و البحثية واكتسابهم القدرة على إدراك أهمية دور ريادة الأعمال و المشروعات الصغيرة في التنمية وعوائدها على الفرد والمجتمع، ذلك أن الجامعة تسعى إلى إعداد رواد أعمال جدد.

لأجل ذلك نطرح الإشكالية التالية : كيف تساهم الجامعة في دعم ريادة الأعمال ؟

للإجابة على الإشكالية سنتناول الموضوع من خلال محورين :

المحور الأول : الجامعة وثقافة ريادة الأعمال .

المحور الثاني : آليات دعم علاقة الجامعة بالمقاولة

المحور الأول:

الجامعة وثقافة ريادة الأعمال

أولا :تعريف الجامعة ووظائفها:

يمكن تعريف الجامعة على أساس أنها مجتمع مصغر، يقوم فيه الأساتذة والطلبة معا بمناقشة تطوير واستكشاف أفكار تتميز بالصعوبة والتعقيد والأصالة، وتعتبر هذه الأفكار والدراسات التي تنتج عنها ارث الإنسانية الذي ينبغي على الجامعة المحافظة عليه، إيصاله إلى الأجيال المقبلة وتحديثه بصفة مستمرة[1].

الجامعة هي المرآة العاكسة لواقع الأمة و مكانة الشعب ، فهي كالعقل بالنسبة لباقي أعضاء البدن ، تعد الكفاءات و الباحثين و المخترعين و المنظرين ، و تضع الأفكار و النظريات و تسترشد بما يجد في العالم و يكتشف من إبداعات و اختراعات، فتواكب حركة التطور العالمية ، بل و تستشرف المستقبل بما لها من علماء و خبراء و مؤسسات متخصصة ، فالجامعة بذلك تعمل على نشر المعرفة من خلال عملية التدريس و تعمل على تطبيقها من خلال استخدامها في حل مشكلات المجتمع[2].

إن مهمة الجامعة لا تنحصر في الحفاظ وإيصال المعارف، بل لابد لها من انتاجها أيضا من خلال البحث العلمي، تقدم الجامعة كذلك خدمة عامة، فهي تشارك في بناء المجتمع، ومصدر للتطور الاجتماعي الثقافي والاقتصادي، ويقع على عاتق الجامعة تكوين الإطارات التي تحتاجها الدولة،ولابد لتكوين الجامعة أن يأخذ في عين الاعتبار حاجات المجتمع ومتطلباته وانشغالاته[3].

يعد التدريس و البحث العلمي هما الوظيفتان الأساسيتان الموكلتان للجامعة إضافة إلى وظيفة خدمة المجتمع و تنميته وستناولها جميعها :

١ _ التدريس:

إن أساتذة الجامعة هم القاطرة العقلية والعلمية والثقافية والتقدمية والإبداعية، المهمة والقوية في المجتمع، وكلما كان الأستاذ الجامعي متميزا خلال مراحل تواجده في الجامعة، وكلما وجد الطالب أستاذا جامعيا قائدا علميا خلقيا فاعلا وواعيا وايجابيا وحياديا في معاملة طلبته وفي أبناء وطنه[٤] كان قدوة لهم، فالخريج الجامعي بحاجة ماسة لتحضيره لدخول سوق العمل وإعطائه نظرة عامة حول ما يدور في السوق من النشاطات والتغيرات وعدم تركه يصطدم بمفاجآت سوق العمل[٥]

التدريس يتمثل في نقل المعرفة و المحافظة عليها و استرجاعها و تحليلها بما يحقق تنمية الكوادر البشرية و تعزيز قدراتها البحثية و التكنولوجية بما يتماشى و متطلبات مجتمع المعرفة عبر زرع ثقافة البحث و التطوير في أذهان الطلبة [٦].

و يتضمن التدريس الجوانب التالية :

_ التخطيط لإعداد الدروس و إلقائها من خلال ضرورة تحديد الأهداف من التدريس و كذا الوضعية المعرفية للطلبة و على ضوء ذلك يتم إعداد مضمون الدرس و الأنشطة المرافقة له و كذا أساليب التقويم المعتمدة.

_ تأليف الكتب في التخصص الذي يدرس ، بما يتضمن ذلك من بحوث علمية و دراسات و مقالات .

_ تطوير مناهج التدريس في التخصص الذي يدرس و العمل في اللجان البيداغوجية .

_ متابعة التطور التكنولوجي و المساهمة فيه بما ينعكس على البرامج التعليمية و إعداد الموارد البشرية علميا و فنيا و إداريا[٧].

من هذا المنطلق يمكن القول بأن الأستاذ الجامعي لعب دورا هاما جدا في غرس التوجه المقاولاتي لدى الطالب الجامعي ويقصد بذلك بروز الإرادة الفردية والاستعداد

الفكري لدى الطالب الجامعي في إنشاء مشروعه الخاص أو مؤسسة خاصة وذلك في ظل ظروف معينة (أي تطوير الاستعدادات ومؤهلات وسلوكات المقاولاتية عند الطلبة) ، ولا يتوقف دور الأستاذ عند هذا الحد بل يتعداه في مرافقة الطالب الجامعي صاحب التوجه المقاولاتي لتحقيق مشروعه[٨].

إن نجاح الأستاذ الجامعي في مهمته النبيلة لا تتوقف في تقديم الدروس وإنما تتعداها في غرس روح المقاولاتية لدى الطالب ومصاحبته لتحقيق مشروعه .

٢ _ البحث العلمي:

تعتبر وظيفة البحث العلمي واحدة من أهم وظائف الجامعة حسب المادة ٤ من المرسوم التنفيذي رقم ٢٧٩/٠٣ [٩] التي تنص " في إطار مهام المرفق العمومي للتعليم العالي ، فإن الجامعة تتولى مهام التكوين العالي و البحث العلمي و التطوير التكنولوجي ".

يعرف البحث العلمي " بأنه عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص يسمى " الباحث" من أجل تقصي الحقائق بشأن مسألة أو مشكلة معينة تسمى" مشكلة البحث " بإتباع طريقة علمية منظمة تسمى " منهج البحث " بغية الوصول إلى حلول ملائمة للعلاج، أو إلى نتائج صالحة للتعميم على المشاكل المماثلة تسمى " نتائج البحث "[١٠].

يحظى البحث العلمي بأهمية كبيرة لدى الدول والمجتمعات، فهو المعيار الذي يمكن تصنيف هذه الأخيرة من خلاله، والبحث العلمي هو استقصاء منظم يهدف إلى إضافة معارف يمكن توصيلها والتحقق من صحتها عن طريق الاختبار العلمي، ويمكن تعريفه أيضا " البحث العلمي وسيلة للدراسة يمكن بواسطتها التوصل إلى حل مشكلة محددة وذلك عن طريق التقصي الشامل والدقيق لجميع الشواهد والأدلة التي يمكن التحقق منها والتي تتصل بهذه المشكلة المحددة " ، فالبحث العلمي هو بمثابة الواسطة التي تمكننا من المعرفة وتوجه بحوثنا من خلال المنهج المستخدم أو النظرية المتبعة، كما أن البحث العلمي سبيل الوصول إلى الحقائق العلمية وهو اختبار للمناهج والطرق

المستخدمة وللفروض، والبحث العلمي يعيننا على إزالة اللبس والغموض الذين يحيطان بالظواهر[١١].

أصبح البحث العلمي واحدا من المجالات الهامة التي تجعل الدول تتطور بسرعة هائلة و تتغلب على جميع المشكلات التي تواجهها بطرق علمية ، فهو حجر الزاوية في مسيرة تنمية المجتمعات و الأساس لكل الخطط و الاستراتيجيات و ما ينبثق عنها من برامج تنموية تطبيقية ، لذلك لا بد على الجامعة :

_ تكوين الإطارات الضرورية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للبلاد.

_تلقين الطلبة مناهج البحث و ترقية التكوين بالبحث في سبيل البحث.

_ المساهمة في إنتاج و نشر معمم للعلم و المعارف و تحصيلها و تطويرها .

_ المشاركة في التكوين المتواصل .

يبرز القانون رقم ١١_ ٩٨ و المتضمن القانون التوجيهي التطور الملحوظ في تنظيم البحث العلمي و تطوره بالجزائر ، فقد حدد هذا القانون البرامج و المبادئ المتعلقة بترقية البحث العلمي و التطور التكنولوجي و كذا التدابير و الطرق و الوسائل الواجب توفيرها لتحقيق أهداف و برامج الفترة الخماسية ١٩٩٨_ ٢٠٠٢ التي حدد لها ثلاثون برنامجا وطنيا للبحث في مختلف ميادين البحث الأساسي و البحث التكنولوجي للتنمية و البحث التطبيقي ، بعدها أجريت تعديلات على البرنامج الخماسي ١٩٩٨/٢٠٠٢ وفقا للقانون ٠٥/٠٨ و اعتماد برنامج خماسي ثاني للبحث العلمي للفترة ٢٠٠٨/٢٠١٢ و الذي يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و العلمية و كذا توفير الوسائل المادية و الطاقات البشرية لتحقيق الأهداف العلمية و التكنولوجية و ترقية التنمية المستدامة في البلاد .

وتجدر الإشارة إلى أن علاقة الجامعة ومؤسسات البحث و المقاولة ليست مجرد علاقة تكوين/ عمل وإنما تكوين بحث وروح مقاولة وابتكار ، ذلك ان هناك تفاعلية المؤسسات الجامعية والبحثية عموما مع المقاولة يشكل الأساس لتحقيق تنمية بشرية مستدامة، حيث تبرز أهمية المقاولة والعمل المستقل في خلق مناصب شغل وفي تمويل المنتجات والخدمات التي تقدمها، كما أن المقاولة لدى الشباب تساهم في تشجيع الإبداع من خلال دفعهم إلى تبني أفكار وحلول ووسائل عمل جديدة [١٢].

٣ _ خدمة المجتمع و تنميته :

لا ريب في أن وظيفة خدمة الجامعة للمجتمع تكمن في ذلك النشاط المنجز لحل مشكلات المجتمع أو لتحقيق التنمية الشاملة في المجالات المتعددة، كما أن خدمة الجامعة للمجتمع تعني قيام الجامعة بنشر وإشاعة الفكر العلمي المرتبط ببيئة الكليات، وتقوم بتبصير الرأي العام بما يجري في مجال التعليم فكرا وممارسة، وعليها يقع تقويم مؤسسات المجتمع وتقديم المقترحات لحل قضاياه ومشكلاته، وكذا الإدلاء بتصورات وبدائل تثير وتشيع فكرا تربويا داخل المجتمع [١٣].

تعد خدمة المجتمع من ابرز وظائف الجامعة في الوقت الحالي ، بما توفره من مناخ يتيح ممارسة الديمقراطية و المشاركة الفعالة في الرأي و العمل ، كما تنمي لدى المتعلمين القدرة على المشاركة و الإسهام في بناء المجتمع و حل مشكلاته ، كما تنمي لديهم الرغبة الجادة في البحث عن المعرفة ، و تحدي الواقع و استمرار المستقبل في إطار منهج علمي دقيق يراعي الظروف الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية للمجتمع .

بالرغم من أهمية دوري الجامعة في التدريس و البحث العلمي ، غير أنهما يبقيا قاصرين طالما بقيا غايتين في حد ذاتهما دون أن يكونا وسيلتين تهدفان لتنمية المجتمع ، و عليه فإن رسالة المنظومة الجامعية ينبغي لها أن تمتد لتشمل كل نواحي الحياة العلمية و التكنولوجية ، و هذا من اجل ترسيخ العلاقة بين الجامعة و المجتمع

عبر البحث في حاجياته و حل مشكلاته و توفير متطلباته ، و هذا ما يحتم ضرورة الربط بين سياسات التعليم العالي و البحث العلمي مع الخطط التنموية للمجتمع ، بحكم المساهمة التنموية للدورين السابقين للجامعة ، فمن جهة أولى تساهم البحوث العلمية و الدراسات التطبيقية في حل المشكلات المجتمعية ،و من جهة ثانية فإن المهمة التدريسية تساهم في إعداد القوى البشرية المؤهلة و المتخصصة ذات النوعية و الكفاءة [١٤].

ثانيا : الجامعة الرائدة :

تهدف هذه الهيئة إلى نشر الفكر المقاولاتي بين الطلبة المقبلين على التخرج لتكون بابا لهم إلى عالم الاعمال ونافذة على الآليات الاقتصادية التي يجب على الطالب التعرف عليها والتعود على التحكم فيها بهدف ضمان الحصول على رجل اقتصادي مستقبلي مؤهل إلى الخوض في غمار النشاط الاقتصادي ومتحكم في ميكانيزماته.

١ _ تعريف الجامعة الرائدة:

أصبح مفهوم الجامعة الرائدة من المفاهيم الواضحة في مجال التعليم من جانب وفي مجال ريادة الأعمال من جانب آخر، تأكيدا على مسؤولية ودور الجامعات في تحفيز الإبداع وتنمية الرغبة والقدرة على الابتكار، بما يتطلب من الجامعات ضرورة تطوير الأنظمة والبرامج التعليمية والتعاون مع بيئة الأعمال ومؤسسات المجتمع لتوليد ونقل وتوظيف المعرفة والتقنية لخدمة أهداف التنمية.

نظرا لتزايد الاهتمام بثقافة ومهارات ريادة الأعمال ذهبت الكثير من الجامعات الرائدة في العالم إلى تأسيس مراكز ومعاهد لريادة الأعمال وتدريس مقرر أو أكثر له علاقة بريادة الأعمال والعمل على تنمية رغبة وقدرة طلاب الجامعة للتوجه إلى العمل الحر وتأسيس مشاريع ريادية تجارية ناجحة.

تمثل الجامعات أحد الأطراف الرئيسية في بيئة منظومة الأعمال ويقع عليها مسؤولية أداء عدد من المهام النوعية منها مايلي:

_ توفير رأس المال البشري الموجه للعمل الحر والرغبة في المخاطرة.

_ التدريب على توليد الأفكار الإبداعية الابتكارية القابلة لتحويلها إلى منتجات اقتصادية .

_ التدريب على تأسيس وإدارة المشاريع الريادية الصغيرة والإرشاد والتوجيه وتقديم الدعم الفني والمهني لرواد الأعمال .

_ إجراء البحوث العلمية والدراسات التطبيقية وتقديم الاستشارات وخدمات الإرشاد والتوجيه.

_ نشر ثقافة العمل الحر بين الشباب والتعريف بالمشروع الصغير وخصائصه ومقوماته ونجاحه.

_ التعريف بالأفكار التي يمكن أن تتطور إلى اختراعات قابلة للتطبيق الصناعي والتجسيد الميداني.

_ تدريب الشباب على إنشاء وإدارة مشروعاتهم بنجاح والتعريف بما يجب عمله عند البدء بالمشروع.

إن ريادة الأعمال كعلم وتطبيق يعنى بالتحول للعمل الحر وإنشاء المشروع الصغير قد أصبح مثارا للاهتمام من قبل العديد من الجهات العامة والخاصة على مستوى العالم ولكل دولة تجربتها الخاصة إلا أنه بشكل عام فإن الجهات المعنية تتمثل عادة :

_ الجهات الرسمية والوزارات المعنية بدعم العمل الحر وتأسيس المشروعات ودعمها.

_ الجامعات والمعاهد العامة والخاصة والكليات المتخصصة بإدارة الأعمال أو إقامة المشاريع.

إن رائد الأعمال عندما يتولى مهمة المبادرة لخلق مشروع جديد أو سلعة جديدة أو طريقة تسويقية مبتكرة ومن خلال سعيه نحو الربح لتحقيق درجة عالية من الريعية لأفكاره الجديدة فإنه يحقق أهداف النمو الاقتصادي المتمثلة في تحقيق تراكم رأس المال وتطبيق تقنيات جديدة وتحسين مستوى استغلال الطاقات المتاحة ورفع الكفاءة الإنتاجية والمساهمة في حل مشكلة البطالة .

رغم بساطة مفهوم ريادة الأعمال إلا أنه ينطوي على عمق كبير لكونه مرتكز إنشاء الأفكار والمشروعات المبتكرة القادرة على الاستمرار وهذا ما جعلها تدخل في صلب النظريات الاقتصادية في التطور والنمو هو عدم ظهور رواد الأعمال أو المنظمين أو المستحدثين الراغبين باستغلال الفرص الاستثمارية بجميع أشكالها وابتكار كل ما هو جديد.

٢ _ نشأة دار المقاولاتية بالجامعات الجزائرية :

لقد تبنت الجزائر هذا المنهج بإنشاء دار المقاولاتية في بعض الجامعات أولها جامعة قسنطينة سنة ٢٠٠٧ وتعتبر جامعة منتوري بقسنطينة رائدة على المستوى الوطني بإنشاء دار المقاولاتية تتكفل بتنشيط ملتقيات وندوات لفائدة الراغبين في إنشاء المؤسسات وكذا التكفل بتدريس مادة المقاولاتية في كل أقسام الجامعة، لتليها جامعات أخرى سنة ٢٠١٣ ثم عمت على كافة جامعات الوطن سنة ٢٠١٤ ، فدار المقاولاتية الأداة المناسبة لغرس قيم ريادة الأعمال وتعريف الطلاب على الإجراءات التي يجب اتخاذها لتحقيق أفكارهم وإبراز المشاريع ذات القيمة المضافة العالية التي تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني[١٥].

فدار المقاولاتية هي هيئة مرنة مقرها الجامعة مهمتها تحسيس وتكوين وتحفيز طلبة الأطوار النهائية وضمان مرافقتهم الأولية من أجل إنشاء مؤسسة لذلك فتعرف دار

المقاولاتية " بأنها نقطة التقاء بين الجامعة والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هدفها الرئيسي تنمية روح المقاولاتية وتكريس الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين

إن ظهور اقتصاد المعرفة دفع بالدول للاهتمام بالتعليم المقاولاتي خاصة بالجامعات لكونه يمثل دورا مهما في اعداد الشباب بشكل جيد من خلال مقررات تدريسهم وذلك من منطلق أن التعرض لمقررات في المقاولاتية والإبداع من المحتمل أن يؤدي وبشكل كبير إلى ان يغدوا الطلبة في محطات مهنية عند أي نقطة في المستقبل ويخلق لديهم قدرا من الاهتمام ببدء أعمال تجارية، ومن هنا فإن أهداف التعليم المقاولاتي في الجامعة تتمثل فيما يلي [١٦]:

_ تمييز وتهيئة المقاولين المحتملين لبدء مشروعاتهم أو التقدم والنمو لمنظماتهم المبنية على التكنولوجيا .

_ تمكين الطلبة لتحضير خطط عمل لمشاريعهم المستقبلية.

_ التركيز على القضايا والموضوعات الحرجة والمهمة قبل تنفيذ وتأسيس المشروع مثل : أبحاث ودراسات السوق ، تحليل المنافسين، تمويل المشروع والقضايا والإجراءات القانونية وقضايا النظام الضريبي للدولة.

_ تمكين الطلبة من تطوير سمات وخصائص السلوك المقاولاتي لديهم مثل الاستقلالية وأخذ المخاطرة والمبادرة وقبول المسؤوليات،أي التركيز على مهارات العمل المقاولاتي والمعرفة اللازمة والمتعلقة بكيف سيبدأ المشروع وادارته بنجاح.

_ تمكين الطلبة ليصبحوا قادرين على خلق مشاريع تقنية متطورة أو منظمات مبنية على التكنولوجيا بشكل أكبر، والعمل على تأسيس المشاريع والمبادرات المقاولاتية لديهم.

_ تحسين قدرة متلقي التعليم المقاولاتي على تحقيق الانجازات الشخصية والمساهمة في تقدم مجتمعاتهم.

_ إعداد أفراد مقاولين لتحقيق النجاح عير مراحل مستقبلهم الوظيفي ورفع قدراتهم على التخطيط للمستقبل.

_ توفير المعارف المتعلقة بمقاولة الأعمال.

_ بناء المهارات اللازمة لإدارة المشاريع الريادية ولصياغة وإعداد خطط الأعمال.

_ تحديد الدوافع وإثارتها وتنمية المواهب المقاولاتية .

_ العمل على تغيير اتجاهات جميع فئات المجتمع وغرس ثقافة العمل الحر في مختلف مجالاته[١٧].

المحور الثاني :

آليات دعم علاقة الجامعة بالمقاولة

اهتمت الجزائر بترقية المقاولاتية منذ بداية التسعينات في ظل سعيها للانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، والذي يتجلى من خلال اتخاذ جملة من الإجراءات القانونية والتنظيمية وإنشاء العديد من هيئات تشجيع روح المبادرة قصد تحسين مناخ الأعمال، وحث الشباب للولوج لهذا المجال، لذلك سنتناول فيما يلي تعريف المقاولاتية وآليات دعمها في الجزائر و مصر.

أولا : تعريف المقاولة

أصبح مفهوم المقاولاتية مفهوما شائعا ومتداول، لما يحققه من أهمية اقتصادية واجتماعية من خلال توفير مناصب الشغل والمساهمة في دعم التنمية المحلية من خلال إنشاء المشاريع المقاولاتية[١٨].

ظهر مصطلح المقاولاتية في الأدبيات المتعلقة بالعلوم الاقتصادية في كتابات Richard Cantillon وهو مصرفي ايرلندي عاش في فرنسا، وأشار إلى أهميتها في التنمية الاقتصادية [١٩]

فمفهوم المقاولاتية حسب Hisrich et Peters تعرف على انها" نوع من السلوك يتمثل في السعي نحو الابتكار، تنظيم وإعادة تنظيم الآليات الاقتصادية والاجتماعية" [٢٠]أما Gasse et Damours فقد اعتبرا أن المقاولاتية هي " مسار الحصول على تسيير الموارد البشرية والمادية بهدف إنشاء وتطوير وغرس حلول تسمح بالإجابة لحاجيات الأفراد والجماعات"[٢١].

إن المقاولاتية هي محرك كبير لخلق فرص العمل والابتكار والنمو الاقتصادي ، وكذا تحقيق ارتفاع في الدخل للمجتمعات ذات الدخل المنخفض ومنه يمكن تعريف المقاولاتية على أنها" حركية إنشاء واستغلال فرص أعمال من طرف فرد أو عدة أفراد وذلك عن طريق إنشاء منظمات جديدة من أجل خلق القيمة" [٢٢] من خلال هذا التعريف يمكن تلخيص أهمية المقاولاتية في النقاط التالية :

_ المقاولاتية والنمو الاقتصادي : قد لا يكون للنشاط التجاري تأثير مباشر على النمو الاقتصادي ولكنه يساهم في تسارعه نظرا لوجود عدد كبير من الأنشطة التجارية.

_ المقاولاتية وخلق فرص العمل : ريادة الأعمال هي وسيلة للحد من البطالة، فقد أصبح القيام بها من ضروريات تحقيق التكامل الاجتماعي لصاحب المشروع وعائلته.

_ المقاولاتية والابتكار: ريادة الأعمال تتصف بالابتكار والإبداع وتحويل تلك الأفكار إلى منتجات وخدمات مربحة، وهي أكثر بكثير مما يمكن أن تتصف به المنشآت الصغيرة، هذا الابتكار والإبداع يحقق لريادة الأعمال الميزة التنافسية المستديمة التي تخلق الثروة ، ويمكن أن تظهر تلك الإبداعات والابتكارات بصيغة منتجات جديدة، أو خدمات ذات قيمة مضافة، أو أساليب إدارية وعملية وتقنية جديدة، أما المنشآت

الصغيرة فلا تلزم أي إبداع أو ابتكار بل أنها تعتمد على تقليد الآخرين مع شيء بسيط من الاختلاف لا يرقى إلى مستوى الابتكار والإبداع.

ثانيا : واقع الاهتمام بالمشروعات الريادية والمبادرات في الجزائر ومصر

لقد أدركت البلدان العربية أهمية المشروعات الريادية و المبادرات و دور ها في التنمية ، لذلك قامت بتفعيل عمل المشروعات الريادية و المبادرات وتعزيز أدائها لتكون محركاً للعجلة الاقتصادية في ظل الانكماش الاقتصادي الذي تواجهه المؤسسات الضخمة التي تعمل حاليا على إعادة رسم إستراتيجيتها وهيكلة خطط عملها بما يتلاءم مع الظروف والتحديات العالمية للأزمة المالية، إذ بد واضحا أن دور المشروعات الريادية و المبادرات مهم في هذه المرحلة كون حجم تمويل هذه المشاريع لا يتطلب موارد كثيرة و هي تعمل في نطاق مصغر و من السهل السيطرة عليها وتوقع نتائجها، لذلك قامت العديد من الدول العربية بمبادرات كبيرة لدعم و مساندة المشروعات الريادية.

١ _ آليات دعم علاقة الجامعة بالمقاولة في الجزائر:

إن الجامعة باعتبارها فضاء علمي تهدف إلى غرس روح الثقافة العلمية وتنمية روح المقاولاتية لدى الشباب الجامعي من خلال جملة من البرامج والأدوات ، لأجل ذلك وضعت الدولة الجزائرية هيئات دعم بقصد مساعدة الشباب للخوض في مشاريعهم وهي :

_ الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب :

أنشأت بمقتضى المرسوم التنفيذي ٩٦-٢٩٦ المؤرخ في ٨سبتمبر ١٩٩٦ ،وهي مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع وتدعيم ومرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة.

_ الصندوق الوطني للتأمين على البطالة:

مؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي تعمل على تحقيق الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الإجراء في القطاع الاقتصادي إذ تعمل على تمويل مشاريع البطالين.

_ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

هي من بين الوسائل التي وضعتها الدولة الجزائرية لمحاربة البطالة، تعتبر آلية القرض المصغر من أكثر الآليات استقطابا لفئة الشباب نظرا لسهولة الإجراءات وعدم وجود شروط تعجيزية للاستفادة من قروضها.

_ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

أنشأت بموجب الأمر الرئاسي ٠١-٠٣ المؤرّخ في ٢٠ أوت ٢٠٠١،من أهداف الوكالة التكيف مع تغيرات الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد ، ومهمة تسهيل وترقية ومرافقة الاستثمار.

_ المشاتل :

تم إنشاء مشاتل المؤسسات الصغيرة والمتوسّطة لاستقبال واحتضان ومرافقة المشاريع الجديدة عن طريق تقديم الخدمات العامة المختلفة في ٢٥ فيفري ٢٠٠٣ أين قررت الحكومة الجزائرية في سنة ٢٠٠٣ إنشاء ١٤ مشتلة منها ١٠ محاضن و ٤ ورشات ربط و ذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم ٠٣-٧٨ الصادر بتاريخ ٢٥ فيفري ٢٠٠٣ ، و تتوخى المشاتل الأهداف الآتية (المادة ٠٣ من المرسوم ٠٣-٧٨):

- تطوير التآزر مع المحيط المؤسساتي،
- المشاركة في الحركة الاقتصادية في مكان تواجدها،
- تشجيع بروز المشاريع المبتكرة،
- تقديم الدعم لمنشئي المؤسسات الجدد،

- ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة،
- تشجيع المؤسسات على تنظيم أفضل،
- العمل على أن تصبح على المدى المتوسط،عاملا استراتيجيا في التطور الاقتصادي في مكان تواجدها.

و في إطار الأهداف المحددة أعلاه تتكلف المشاتل بما يلي (المادة ٠٤ من المرسوم ٠٣-٧٨) :

- استقبال و احتضان و مرافقة المؤسسات الحديثة النشأة لمدة معينة و كذا أصحاب المشاريع،
- تسيير و إيجار المحلات،
- تقديم الخدمات ،
- تقديم إرشادات خاصة.

- أما عن وظائف ومهام **مراكز التسهيل** فهي عديدة نذكر منها (المادة ٠٤ من المرسوم التنفيذي رقم ٠٣-٧٩):

- ✓ دراسة الملفات والإشراف على متابعتها وتجسيد اهتمام أصحاب المشاريع وتجاوز العراقيل أثناء مرحلة التأسيس
- ✓ مرافقة أصحاب المشاريع في ميداني التكوين والتسيير ونشر المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار
- ✓ دعم تطوير القدرات التنافسية ونشر التكنولوجيا الجديدة وتقديم الاستشارات في مجال تسيير الموارد البشرية والتسويق و التكنولوجيا والابتكار ويدير مركز التسهيل مجلس توجيه ومراقبة ويسيره مدير.
- ✓ وتسمح هذه المراكز بتوجيه المؤسسات نحو اندماج اكبر في الاقتصاد الوطني و العالمي وذلك عن طريق توفير دراسات إستراتيجية حول الأسواق المحلية والدولية .

_ المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة :

تم إنشاء المجلس الوطني المكلّف بترقية المناولة بموجب المرسوم التنفيذي رقم ٠٣-١٨٨ بتاريخ ٢٢ أفريل ٢٠٠٣ لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودمجها في الأسواق العالمية.

_ المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تم إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسّطة في ٢٥ فبراير ٢٠٠٣ لترقية الحوار وجمع المعلومات الاقتصادية من مختلف الجمعيات المهنيّة ومنظمات أرباب العمل و من جميع الفضاءات الوسيطية التي تسمح بإعداد سياسات واستراتيجيات لتطوير هذا القطاع.

_ الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إنشاء الوكالة الوطنيّة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسّطة في ٠٣ ماي ٢٠٠٥ لتجسيد سياسة التعاون و الشراكة.

إضافةً إلى هيئات أخرى تعمل من قريب أو بعيد على دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالوكالة الوطنية للعقار الصناعي (ANFI) والمجلس الوطني للاستثمار (CNI) وغرف التجارة والصناعة (CCI) ومراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة.

_ برامج ريادة الأعمال والابتكار:

نظمت وزارة الصناعة والمناجم مسابقة ريادة الأعمال والابتكار وبعد انتهاء من التكوين تم تنظيم حفل المرحلة الأخيرة من برنامج ريادة الأعمال والابتكار وهو برنامج مخصص ل ٤٠٠ شاب مع ٢٥٠ مشروع ناشئ ، وتم اختيار هؤلاء الاكاديميين الشباب بعد عملية التدريب والتوجيه وهي جزء من إستراتيجية وزارة الصناعة لتعزيز ثقافة تنظيم المشاريع وتحديث النظام الايكولوجي للشركات الناشئة.

٢ _ آليات دعم علاقة الجامعة بالمقاولة في مصر:

بدأت مصر في عام ١٩٧٤سياسة إصلاح وإعادة بناء اقتصادي واسع المدى بإنهاء عهد سيطرة القطاع العام، ولم يكن إحداث التغيرات اللازمة أمرا سهلا، وقد استغرق وقتا طويلا عما كان متوقعا، ومازال مستمرا حتى الآن ، وركز الإصلاح على مجالات رئيسية كان أحدهما يتعلق بإحياء نشاط العمل الحر وتشجيع إقامة وتطوير المنشآت الصغيرة ، وعلى مر السنين تطور مفهوم الريادة والمبادرة، وأيضا الانشطة المتعلقة بها، وتماشيا مع المفهوم العام للتعليم الخاص بالعمل الحر" التعليم للريادة" كان التركيز خلال العقود الماضية على دعم إقامة وتطوير المنشآت الصغيرة، ومع التطور الحديث للمفهوم باعتبار التعليم للريادة مهارة أساسية لكل المواطنين يتحتم إعادة النظر في التطبيقات الحالية وتبني المفهوم الحديث للتعليم للريادة.

_ حاضنات الأعمال:

تواجه الأعمال والمشروعات الصغيرة الكثير من المشكلات في بداية تنفيذها مثل المشكلات الخاصة بضعف التمويل ، وضعف الخبرة في مجال العمل، بجانب عدم وجود مهارات إدارية أو فنية لدى القائمين على المشروعات مما يتسبب في توقفها أحيانا في الأشهر الأولى، وبالتالي يكون أصحاب هذه المشروعات في موقف صعب سواء بضياع الموارد المحدودة التي يملكها أو ضياع فرصة العمل، ونتيجة لذلك، ظهرت الحاجة إلى وجود مؤسسات تقدم الدعم لهذه المشروعات ودعمها بالخبرات والاستشارات والتمويل اللازم حتى تستطيع البقاء والاستمرار والنجاح لأطول فترة ممكنة، حيث أن بعض هذه المشروعات يعتبر مشروعات واعدة، وتمتلك الروح الريادية، ولديها القدرة على الاستمرار والمنافسة إذا ما توفرت لها الظروف المناسبة، ومن هنا ظهرت الحاجة الماسة لما يسمى " بحاضنات الأعمال[٢٣].

ولقد نشطت صناعة الحاضنات عقب إنشاء الجمعية المصرية لحاضنات المشروعات الصغيرة عام ١٩٩٥، وهي عبارة عن مؤسسة غير حكومية(أهلية) تهدف إلى تقديم

المساعدة للمشاريع الصغيرة ، ومن أهم المهام التي تسعى الجمعية إلى تحقيقها العمل على إقامة حاضنات الأعمال بمختلف أنواعها، وقد تم بالفعل إنشاء أول حاضنة في هذا المجال سنة ١٩٩٨ تحت مسمى حاضنة المشروعات التكنولوجية بالتبين _ جنوب القاهرة _ على مساحة تقدر ب ٤٨٠٠ متر مربع وقد تم بالفعل استيعاب ١١ مشروعا في المراحل الأولى للمشروع ، مع العلم ان الحاضنة لديها قدرة استيعابية تصل إلى ٤٠ مشروعا[٢٤].

وتهدف حاضنات الأعمال إلى تنمية المجتمع المحلي ودعم التنمية الاقتصادية، ودعم وتنمية الموارد البشرية، ودعم المشروعات الريادية والصغيرة الناشئة، وخلق الفرص أمام رواد الأعمال، ودعم التنمية الصناعية والتكنولوجية [٢٥] وفيما يلي سوف نعرض بعض تجارب الحاضنات في مصر.

أ _ الصندوق الاجتماعي للتنمية:

قامت الحكومة وكبادرة لدعم المشاريع الصغيرة بإنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية عام ١٩٩١، وكان الهدف منه تقديم الدعم المالي والفني والإداري للمشاريع الصغيرة في مجال الإنتاج والخدمات [٢٦].

الصندوق الاجتماعي هي الجهة الرسمية المنوط بها تنمية المشروعات الصغيرة، بموجب القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ ، حاضنة أعمال التكنولوجيا هي مؤسسة تنموية تابعة للصندوق، تعمل على توفير الدعم للمبادرين، وتساعدهم على تأسيس مشروعاتهم ونموها، وهدفها تمكين رائد الأعمال من إدارة مشروعه بنجاح من خلال تقديم حزمة من المساعدات المالية وغير المالية لمدة أقصاها ثلاثة سنوات، ووضع معايير لقبول المشروع وهي:

_ توفير فرص عمل من قبل المشروع.
_ استخدام تكنولوجيا حديثة من قبل المشروع.
_ لا يسبب أضرار بيئية.
_ يكون نشاط أما صناعي او خدمي.

_ للمنتج قدرة تنافسية وجودة عالية.
_ للمشروع جدوى اقتصادية .
_ توافق طبيعة المشروع مع الحاضنة والمكان الجغرافي.
_ أن تتوافر لدى رائد الأعمال الحد الأدنى من المهارات الإدارية والتسويقية.

اعتمد الصندوق الاجتماعي للتنمية حاضنات الأعمال والتقنية كآلية لدعم إقامة المشروعات الصغيرة وتنمية مهارات العمل الحر لدى المبادرين التقنيين ، وجاءت فكرة إنشاء الجمعية المصرية لحاضنات المشروعات الصغيرة وهي جمعية غير حكومية تم إشهارها في مارس ١٩٩٥ وخطة الصندوق هي إنشاء ٣٠ حاضنة في مصر، تم إنشاء ٩ حاضنات حتى نهاية ٢٠١٨ ، فهناك حاضنات تعتمد على تكنولوجيا مبسطة في تقديم الخدمات أو التصنيع الخفيف، كما تعتمد على المشروعات ذات المعرفة والمعلومات مثل حاضنة المنصورة أو أسيوط ، أي أنها حاضنة للصناعات العادية والحرفية المميزة وذات الجودة العالية ، وهناك حاضنات التقنية وهي موجودة بالقرب أو داخل الجامعات والمراكز العلمية والتكنولوجية مثل حاضنة جامعة المنصورة وحاضنات متخصصة بالمعلوماتية والتقنية الحيوية في مدينة مبارك بالإسكندرية.

إن الحاضنة الواحدة تستوعب ٤٠ مشروعا لتستمر داخل الحاضنة لمدة ثلاثة سنوات ثم يتم التخرج مع وجود علاقة انتساب لمساعدة المشروعات بعد تخرجها من الحاضنة، وتبلغ تكلفة إنشاء الحاضنة الواحدة من ٢ إلى ٣ ملايين جنيه مصري ما بين تأهيل الموقع والتشغيل لمدة ٣ سنوات، وتحتاج الحاضنة لدعم مادي خلال أول ثلاث سنوات لتغطية الفارق بين المصروفات والإيرادات ثم بعد ذلك يتم الاعتماد ذاتيا على النفس من خلال زيادة مواردها[٢٧].

ب _ مبادرة رواد النيل :

هي مبادرة شبابية تهدف إلى توعية الشباب بريادة الأعمال ، تدعم المبادرة من قبل البنك المركزي المصري، تشرف جامعة النيل الأهلية على تنفيذها بدعمها لريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز الإنتاج المحلي، بالتعاون مع

وزارة التخطيط ، أكاديمية البحث العلمي، جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والعديد من الجهات المعنية[٢٨].

ت _ مركز الإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال:

هو مركز تابع لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المصرية، ويضم حاضنة للأعمال تقدم كافة أنواع الدعم التدريبي والتمويلي وتوفير مقر مؤقت للمشروع الناشئ، بالإضافة إلى إمكانية الاستفادة من خدمات مسرعة بشرط أن يكون المشروع عاملا في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات .

ث _ حاضنة أعمال الجامعة الأمريكية بالقاهرة :

هي أول حاضنة أعمال جامعية في مصر، وتقدم الدعم المتكامل للمشروعات الناشئة القائمة فعليا، وذلك من خلال دورة الحضانة التي تمتد لثلاثة أشهر، بالإضافة إلى علاقات داخل وخارج الحرم الجامعي .

تقوم الجامعة الأمريكية من خلال حاضنة رواد الأعمال باحتضان الشركات الناشئة ويتم اختيار الشركات بناء على حداثة المبادرة ، وإمكانية تسويق الفكرة وخبرة رائد الأعمال او الفريق القائم على المشروع.

ج _ جمعية نهضة المحروسة :

هي مؤسسة متخصصة في التنمية المجتمعية، وجزء من أنشطتها هو دعم رواد الأعمال المجتمعيّين، تقدم نهضة المحروسة الخدمات والدعم لرواد الأعمال من خلال حاضنة الأفكار من اجل تطوير الأفكار المجتمعية وتحويلها إلى مشروعات قائمة.

الخاتمة :

من خلال هذه الدراسة يتبين لنا الدور الذي تستطيع الجامعة القيام به من خلال وظائفها للمساهمة في تنمية رأس المال البشري وتحقيق التنمية المستدامة ، وبدراسة لواقع الجامعة الجزائرية وجدنا انه رغم الجهود التي بذلتها الدولة الجزائرية في التكوين الجامعي وارتفاع الكمي في أعداد الجامعات على مستوى الوطن وزيادة الإنفاق على البحث العلمي بالإضافة منح امتيازات ووضع قوانين كلها تهدف إلى تشجيع الشباب وخلق روح المقاولاتية إلا أنه بقي عملها يرتكز على تكوين الطلبة فقط.

إن الرأس المال البشري يمثل المعارف و المهارات و القدرات التي تجعل العنصر البشري قادرا على أداء واجباته و مسؤولياته الوظيفية بكل فاعلية و اقتدار ، حيث يعد رأس المال البشري أفضل أنواع رأس المال قيمة ، و هذا بإسهامه في تحقيق التنمية المستدامة ، باعتباره أحد المتغيرات الرئيسية المؤثرة في عملية الإنتاج ، لذا فإن الدول تسعى لتنميته و هذا بتحسين مؤشرات التنمية المستدامة الثلاثة و المتمثلة في : الدخل – توفير الرعاية الصحية – التعليم .

تعد الجامعة من أهم المؤسسات التعليمية التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الوظائف الموكلة لها ، فالتكوين الجامعي يعد تكوينا لرأس المال البشري المتخصص المؤهل و المحضر لسوق العمل .

بناء على النتائج المتوصل إليها يتم تقديم بعض التوصيات التي يمكن أن تساهم في تفعيل نشاط المقاولاتية وترقية ديناميكية إنشاء المؤسسات الجديدة في الجزائر من خلال :

- ✓ التركيز على جانب الإعلام والتوجيه الذي يعتبر أول عناصر تشجيع المبادرات الفردية ونشر ثقافة المقاولاتية وإنعاش الحس المقاولاتي عند الشباب؛
- ✓ إقامة مشاريع مشتركة في المقاولاتية بين القطاع العام والخاص.

- ✓ وضع اتفاقيات مع الجامعات ومراكز التكوين المهني تهدف إلى التعريف بآليات دعم المقاولاتية والخدمات التي تقدمها وشرح كيفية إنشاء مؤسسات استثمارية وضمان سيرورة نجاحها وسيرها، بما يسمح بتطوير الثقافة المقاولاتية لدى الباحثين وخريجي الجامعات؛
- ✓ العمل على وضع برامج تكوين لمستخدمي الوكالات والمتخصصين في مجال مرافقة المقاولين الشباب في مختلف مراحل المرافقة: الاستقبال، مبادئ دراسات الجدوى، الجانب الإداري، جانب التسيير، والتسويق...؛
- ✓ العمل على تفعيل الاتفاقيات المبرمة مع مختلف الهيئات المتدخلة في إنشاء المؤسسات والتنسيق والتكامل فيما بينها؛
- ✓ إنشاء مراكز معلومات محلية تعمل على توفير مختلف المعلومات التي يحتاجها المقاول عن قطاعات النشاط الاقتصادي وفرص الاستثمار المتاحة على المستوى المحلي ومختلف المعلومات المتعلقة بالأسواق وتطورها؛
- ✓ توجيه المشاريع الجديدة في مختلف الفروع الاقتصادية حسب خصوصية ومؤهلات كل منطقة وحاجيات التنمية فيها؛
- ✓ تفعيل دور حاضنات الأعمال ومشاتل المؤسسات في دعم إنشاء المؤسسات وتوسيعها لتغطي كافة ولايات الوطن؛
- ✓ تقليص مدة دراسة وتمويل المشروع من خلال تقليص الإجراءات الإدارية في تسهيل الإجراءات مع البنوك، مع العمل على تنويع مصادر التمويل؛
- ✓ التخفيف من الإجراءات الإدارية، الوثائق والتراخيص الضرورية لإنشاء المؤسسة والمدة التي تستغرقها.
- ✓ تخصيص جوائز لأحسن مؤسسة مقاولاتية جامعية وهذا لتشجيعها وتحفيز بقية الطلبة من أجل الدخول في سوق العمل عن طريق المشاريع الخاصة انطلاقا من الجامعة.

المراجع:

١ - عربي بومدين ، دور الجامعة الجزائرية في التنمية الاقتصادية " الفرص والقيود" ، المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية، العدد ٧ ، ٢٠١٦ ، ص ٢٤٩.
٢ - حفحوف فتيحة ، معوقات البحث الاجتماعي في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين ، مذكرة ماجستير ، جامعة فرحات عباس سطيف ٢٠٠٨/٢٠٠٧ ، ص ١٥ .
3 - Claude Lessard, Modele d' universites et conceptios de qualite (pour une universite plurielle et capable d'en temoigner) rapport presente au conseil superieur de l'education le 29 novembre 2012 pp 3 _4.
٤- مولاي علي زهرة ، دور الاستاذ الجامعي في غرس روح المقاولاتية لدى الطالب الجامعي ، مجلة الاداب والعلوم الاجتماعية، المجلد ٥ العدد ٨، ص ٩.

٦ - دلال سلامي و ايمان عزي ، تكوين الأستاذ الجامعي الواقع و الأفاق ، مجلة الدراسات و البحوث الاجتماعية ، العدد ٣ جامعة الوادي ديسمبر ٢٠١٣ ، ص ١٥٣ _ ١٥٤
٧ - عبد الجبار جبار ، سياسات التعليم العالي في الجزائر" دراسة في ثنائية المهام _ التدريس والبحث العلمي_ " ، مجلة البديل الاقتصادي ، المجلد ٤ العدد ١ السنة ٢٠١٧ ، ص ٢٧٩
٨ - مولاي علي الزهرة، نفس المرجع ، ص ١٠
٩ - انظر المادة ٤ و ما يليها من المرسوم التنفيذي رقم ٢٧٩/٠٣ الذي يحدد مهام الجامعة و القواعد الخاصة بتنظيمها و سيرها .
١٠ - زويلف مهدي وأحمد الطروانة ، تحسين منهجية البحث العلمي ، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان ، ١٩٩٨، ص ٢٣.
١١ - محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي ، المفاهيم المناهج الاقتراحات والادوات، دار هومة ، الجزائر ، الطبعة الرابعة ٢٠٠٢،ص٢٦ _ ٢٧.
١٢ - بن جمعة أمينة و جرمان الربيعي ، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات الصادرة عن المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة ، جوان ٢٠١٧ ، ص ٢٨.
١٣ - الأخضر عزي _ نادية الابراهيمي ، تحليل الدور الفعال للجامعة في تحقيق التنمية المستدامة" إشارة إلى الحالة الجزائرية" ، كتاب اعمال المؤتمر الدولي المحكم حول تطوير الانظمة التعليمية العربية طرابلس لبنان ٢٢_٢٣ مارس ٢٠١٩ ، العام السابع العدد ٢٥ مارس ٢٠١٩ ، ص ١١٣.
١٤ - عبد الجبار جبار ، نفس المرجع ، ص ٢٨٠
١٥ - بوطورة فاطمة الزهراءو هواري احلام ، اهمية ودور دار المقاولاتية في الجامعة الجزائرية في نشر الثقافة المقاولاتية " دراسة حالة دار المقاولاتية بجامعة تبسة " مداخلة

القيت بالملتقى الوطني الموسوم ب " الجامعة المقاولاتية : التعليم المقاولاتي و الابتكار " أيام ١٠ _ ١١ ديسمبر ٢٠١٨ ، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر ، ص ١٠.

١٦ - الجودي محمد علي ، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي " دراسة عينة من طلبة جامعة الجلفة" اطروحة دكتوراه ، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر ، ٢٠١٤ ، ص ٥٠.

١٧ - معيزي نجاة و بوزرب خير الدين ، دور الجامعة في تحسين روح المقاولاتية لدى الشباب الجامعي " قراءة في تجارب دولية " ، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة الصادرة عن معهد العلوم الاقتصادية ، المجلد ٢٠ العدد ٣ سنة ٢٠١٧ ، ص ٥٨.

١٨- بوطروة فاطمة الزهراء وهواري أحلام ، نفس المرجع ، ص ٣.

١٩ - فضيلة بلقاسمي، المقاولاتية والجامعة الجزائرية،" دراسة حالة جامعة امحمد بوقرة بومرداس" ، مجلة دراسات اقتصادية ، المجلد١٣ العدد ٣ ، سنة ٢٠١٩ ، ص ٣٠١.

20 - Mory siomy, développement des competences des leaders en promotion de la culture entrepreneuriales et de l'entrpreneurship : le cas de rendez vous entrpreneuriat de la francophone , these pour l'obtention de philosophie doctorat, Universite leval ,Quebec, Octobre 2007,p90.

٢١ - بوطروة فاطمة الزهراء، هواري احلام ، نفس المرجع ، ص ٣

٢٢ - بن جمعة أمينة ، جرمان الربيعي ، دار المقاولاتية كآلية لتفعيل فكرة انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى طلبة الجامعات " دار المقاولاتية بجامعة قسنطينة نموذجا " المجلد ٣ العدد ١ ، جوان ٢٠١٧ ،ص ٢٧٣.

٢٣ - بسام سمير الرميدي ، تقييم دور الجامعات المصرية في تنمية ثقافة ريادة الاعمال لدى الطلاب ، مجلة اقتصاديات المال والأعمال ، العدد السادس جوان ٢٠١٨، ص ٣٨٠.

٢٤ - السنوسي رمضان ، الذويبي عبد السلام بشير، حاضنات الاعمال والمشروعات الصغيرة ، دار الكتب الوطنية ، بنغازي ليبيا، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٣ ، ص ١٣٧.

٢٥ - مهدي جابر، أثر حاضنات المشروعات في تعزيز ريادة الأعمال بمدينة عنابة، مجلة دراسات الجزائر ٢٠١٥ ، العدد ٣٥ ، ص ص ٨٥_ ١١٠.

٢٦ - أبو قحف عبد السلام ، العولمة وحاضنات الاعمال" حالات عملية وحلول مشكلات" ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، مصر ، الطبعة الأولى ٢٠٠٢، ص ٩٩

٢٧ - المركز العربي للبحوث والدراسات، حاضنات الاعمال ودورها في تدعيم ريادية الاعمال للشباب في الوطن العربي "مصر نموذجا"

www.acrseg.org

28 -https://hp.eg/about (30 /12/2019 20 :00)